البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أيلول 2021

مستوى التصنيف: عام

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

❑ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	الماليـــــــــة العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــــي	37

مستوى التصنيف: عام

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 1.8% خلال النصف الأول من عام 2021، وذلك مقابل تراجع نسبته 1.2% خلال ذات الفترة من عام 2020. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2021 بنسبة 1.1%، بالمقارنة مع تضخم نسبته 0.5% خلال ذات الفترة من عام 2020. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2021 ما نسبته 24.8% مقابل 22.9% خلال ذات الربع من عام 2020.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 17,155.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.5 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 38,441.3 مليون دينار، مقابل 37,011.9 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 29,906.8 مليون دينار، مقابل 28,639.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 38,141.0 مليون دينار، مقابل 36,789.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 2,061.7 نقطة، مقابل 1,657.2 نقطة في نهاية عام 2020.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 521.9 مليون دينار (2.9% من GDP) خلال السبعة شهور الاولى من عام 2021، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,251.1 مليون دينار (6.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 523.6 مليون دينار ليصل إلى 19,457.3 مليون دينار (61.4% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 640.6 مليون دينار، ليصل إلى 14,738.9 مليون دينار (46.5% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تموز 2021 ليصل إلى 34,196.2 مليون دينار (108.0% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 12,824.7 مليون دينار (40.5% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 14,369.3 مليون دينار (45.4% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 27,194.0 مليون دينار (85.8% من GDP مقابل 85.4% من GDP في نهاية عام 2020).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 بنسبة 14.0% لتبلغ 3,528.7 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 18.8% لتبلغ 8,009.3 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 22.9% ليصل إلى 4,480.6 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020. وتشير البيانات الأولية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 14.3% لتصل إلى 958.8 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 73.6% لتصل إلى 365.5 مليون دينار بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021 إلى ارتفاعها بنسبة 0.9% لتصل إلى 1,586.5 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2021 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,295.1 مليون دينار (15.3% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,217.7 مليون دينار (8.3% من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 16.3% من GDP خلال النصف الأول من عام 2021 مقارنة مع 9.2% من GDP خلال النصف المقابل من عام 2020. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 135.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2021 مقارنة مع 302.3 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2020. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2021 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 35,422.7 مليون دينار وذلك مقارنة مع 33,684.9 مليون دينار في نهاية عام 2020.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 17,155.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.5 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 38,441.3 مليون دينار، مقابل 37,011.9 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 29,906.8 مليون دينار، مقابل 28,639.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 38,141.0 مليون دينار، مقابل 36,789.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2021، باستثناء سعر الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة والذي شهد ارتفاعاً في نهاية شهر آب من عام 2021، عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020. أما على صعيد أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2021، فقد انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020 باستثناء سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والذي حافظ على مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في شهر آب من عام 2021 ما مقداره 2,061.7 نقطة، مقابل 1,657.2 نقطة في نهاية عام 2020. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 15,550.6 مليون دينار، مقابل 12,907.8 مليون دينار في نهاية عام 2020.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

2020		نهاية آب 2020	نهاية آب 2021
US$ 15,919.7	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 17,030.6	US$ 17,155.2
11.1%		18.9%	7.8%
37,011.9	السيولة المحلية	35,965.0	38,441.3
5.8%		2.8%	3.9%
28,639.1	التسهيلات الائتمانية	28,644.0	29,906.8
5.7%		5.8%	4.4%
25,526.5	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	25,457.7	26,521.5
6.4%		6.1%	3.9%
36,789.1	إجمالي ودائع العملاء	35,431.4	38,141.0
4.2%		0.4%	3.7%
28,233.9	ودائع بالدينار	27,208.2	29,549.2
4.2%		0.4%	4.7%
8,555.2	ودائع بالعملات الأجنبية	8,223.2	8,591.8
4.4%		0.3%	0.4%
28,851.1	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	28,229.9	30,099.2
2.0%		-0.2%	4.3%
22,708.6	ودائع بالدينار	22,325.8	23,934.1
2.6%		0.9%	5.4%
6,142.5	ودائع بالعملات الأجنبية	5,904.1	6,165.1
-0.3%		-4.2%	0.4%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

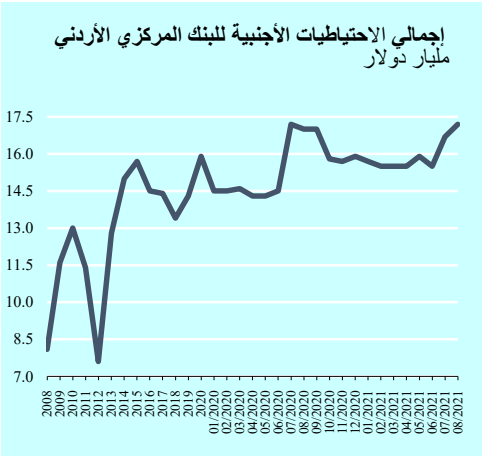

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 17,155.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.5 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 38.4 مليار دينار، مقابل 37.0 مليار دينار في نهاية عام 2020.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر آب من عام 2021 مع نهاية عام 2020، يلاحظ الآتي:**

- **مكونـات السيـولـة**

  - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 32.1 مليار دينار، بالمقارنة مع 30.0 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2020، ومقابل 31.1 مليار دينار في نهاية عام 2020.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 6.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 5.9 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2020، ونهاية عام 2020.

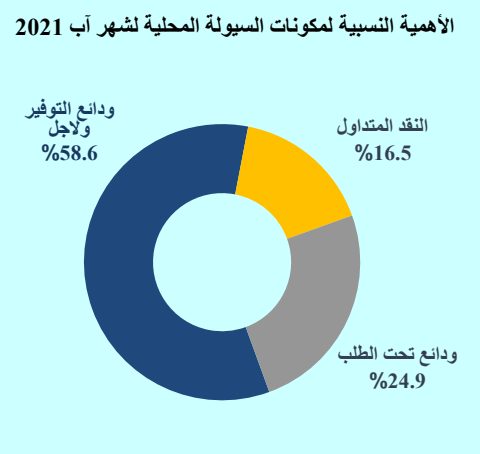

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة**

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 30.6 مليار دينار، بالمقارنة مع 27.8 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2020، ومقابل 29.4 مليار دينار في نهاية عام 2020.

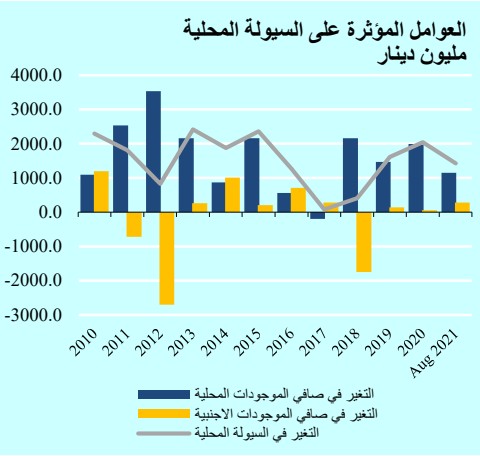

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 7.8 مليار دينار. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 11.7 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2020		نهاية آب 2020	2021
7,562.0	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**8,144.4**	**7,845.0**
10,798.6	البنك المركزي	11,579.0	11,713.5
-3,236.6	البنوك المرخصة	-3,434.6	-3,868.5
29,449.9	**الموجودات المحلية (صافي)**	**27,820.6**	**30,596.3**
-4,297.3	البنك المركزي، منها:	-5,029.4	-4,754.3
1,026.9	الديون على القطاع العام (صافي)	325.3	979.3
-5,347.4	أخرى (صافي*)	-5,377.7	-5,756.1
33,747.2	البنوك المرخصة	32,850.0	35,350.6
11,929.9	الديون على القطاع العام (صافي)	11,720.3	12,474.5
26,238.4	الديون على القطاع الخاص	26,172.3	27,268.3
-4,421.0	أخرى (صافي)	-5,042.5	-4,392.2
37,011.9	**السيولة المحلية (M2)**	**35,965.0**	**38,441.3**
5,939.4	**النقد المتداول**	**5,922.7**	**6,337.2**
31,072.5	**الودائع، منها:**	**30,042.3**	**32,104.1**
6,219.6	بالعملات الأجنبية	5,959.4	6,231.2

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال شهر آذار من العام الماضي بتخفيض أسعار الفائدة مرتين، الأولى بتاريخ 5 آذار 2020 وبواقع 50 نقطة أساس وعلى كافة أدوات السياسة النقدية، والثانية بتاريخ 17 آذار 2020 وبواقع 75 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة و100 نقطة أساس على باقي الأدوات لتصبح كما يلي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2020		2020	آب 2021
2.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	2.50	2.50
3.50	إعادة الخصم	3.50	3.50
3.25	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	3.25	3.25
2.00	نافذة الإيداع لليلة واحدة	2.00	2.00
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	2.50	2.50
2.50	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل اسبوع	2.50	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 2.50%.
- سعر إعادة الخصم: 3.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.00%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 2.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 2.50%.

اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات تهدف لاحتواء تداعيات أزمة "فيروس COVID-19 المستجد" على الاقتصاد الوطني، وتخفيض كلف التمويل وخدمة الدين لكافة النشاطات الاقتصادية، والمساهمة في استمرارية حركة عجلة الاقتصاد وتعزيز فرص استعادة النشاط الاقتصادي والتعافي بعد الأزمة، حيث قام بالإجراءات التالية:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، وذلك بهدف توفير سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار.
- ابرام اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية (REPO) مع البنوك بمقدار 850 مليون دينار، ولآجال تصل إلى سنة.
- استحداث برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بإجمالي مبلغ 500 مليون دينار وبفائدة إقراض للعميل لا تتجاوز 2%، وتم لاحقاً في شهر آذار 2021 رفع سقف البرنامج ليصبح 700 مليون دينار.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

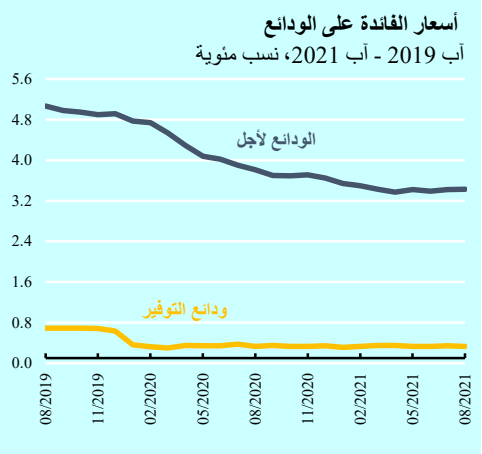

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر آب من عام 2021 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.43%، لينخفض بذلك بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل نهاية عام 2020.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آب من عام 2021 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.33%، منخفضاً بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آب من عام 2021 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.27%، محافظاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

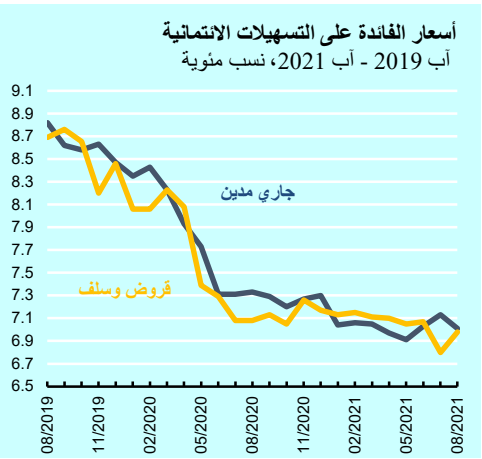

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آب من عام 2021 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.01%، لينخفض بذلك بمقدار 29 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر آب من عام 2021 بمقدار 138 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.46%، ليرتفع بذلك بمقدار 95 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2020		آب 2020	آب 2021	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.27	تحت الطلب	0.22	0.27	0
0.34	توفير	0.33	0.33	-1
3.65	لأجل	3.81	3.43	-22
	التسهيلات الائتمانية			
8.51	كمبيالات وأسناد مخصومة	8.37	9.46	95
7.17	قروض وسلف	7.08	6.98	-19
7.30	جاري مدين	7.33	7.01	-29
8.33	الإقراض لأفضل العملاء	8.33	8.35	2

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آب من عام 2021 بمقدار 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 6.98%، لينخفض بذلك بمقدار 19 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر آب من عام 2021 ما نسبته 8.35%، ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ومرتفعاً بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2021 بما مقداره 1,267.7 مليون دينار، أو ما نسبته (4.4%)، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,561.8 مليون دينار، أو ما نسبته (5.8%) خلال الفترة المماثلة من عام 2020.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر آب من عام 2021، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 995.0 مليون دينار (3.9%)، والمؤسسات العامة بمقدار 111.4 مليون دينار (19.7%)، والحكومة المركزية بمقدار 109.3 مليون دينار (6.1%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 53.4 مليون دينار (8.7%)، بالمقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 1.3 مليون دينار (1.0%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 38.1 مليار دينار، مقابل 35.4 مليار دينار في نهاية شهر آب من عام 2020، و36.8 مليار دينار في نهاية عام 2020.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر آب من عام 2021 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 29.5 مليار دينار و8.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 27.2 مليار دينار للودائع بالدينار، و8.2 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر آب من عام 2020. أما في نهاية عام 2020 فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 28.2 مليار دينار و8.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصة عمان[1]

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر آب من عام 2021 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2020. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر آب من عام 2021 حوالي 137.7 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 13.3 مليون دينار (10.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,391.1 مليون دينار.

- **عدد الأسهم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آب من عام 2021 ما مقداره 102.5 مليون سهم، مرتفعاً بمقدار 18.9 مليون سهم (22.6%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,092.3 مليون سهم.

[1] تم تعليق نشاط البورصة اعتباراً من تاريخ 2020/3/17 وحتى تاريخ 2020/5/9، وذلك لحماية المتداولين والشركات الأردنية من الآثار السلبية الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد عالمياً.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آب من عام 2021 انخفاضاً قدره 25.8 نقطة (1.2%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,061.7 نقطة. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2020، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 404.5 نقطة (24.4%). وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 1,526.0 نقطة (72.0%)، والقطاع المالي بمقدار 344.6 نقطة (15.9%)، وقطاع الخدمات بمقدار 148.2 نقطة (12.9%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

2020		آب 2020	آب 2021
1,657.2	**الرقم القياسي العام**	**1,573.7**	**2,061.7**
2,171.7	القطاع المالي	2,090.9	2,516.2
2,119.7	قطاع الصناعة	1,817.4	3,645.7
1,148.0	قطاع الخدمات	1,115.2	1,296.2

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آب من عام 2021 ما مقداره 15.6 مليار دينار، منخفضة بمقدار 366.4 مليون دينار (2.3%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2020، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 2,642.8 مليون دينار (20.5%).

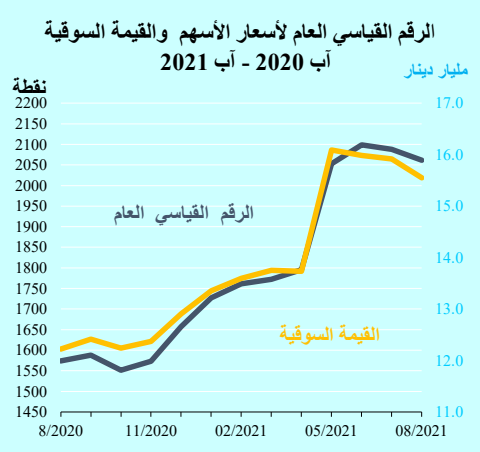

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر آب من عام 2021 تدفقاً سالباً بلغ 2.3 مليون دينار. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آب من عام 2021 ما قيمته 11.5 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 13.8 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 24.6 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2020		آب 2020	آب 2021
1,048.8	حجم التداول	93.3	137.7
4.9	معدل التداول اليومي	4.9	6.3
12,907.8	القيمة السوقية	12,224.9	15,550.6
1,142.7	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	110.0	102.5
-67.5	صافي استثمار غير الأردنيين	-2.9	-2.3
96.8	شراء	7.2	11.5
164.4	بيع	10.1	13.8

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثاني من عام 2021 نمواً بنسبة 3.2%، وذلك مقابل تراجع نسبته 3.6% خلال ذات الربع من عام 2020. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.7% خلال الربع الثاني من عام 2021، مقابل تراجع نسبته 4.7% خلال ذات الربع من عام 2020.

- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2021 نمواً نسبته 1.8%، مقابل تراجع نسبته 1.2% خلال نفس الفترة من العام السابق. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 2.6% خلال النصف الأول من عام 2021، ذلك مقابل تراجع نسبته 1.0% خلال ذات الفترة من عام 2020.

- ارتفاع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2021 بنسبة 1.1%، مقابل ارتفاع نسبته 0.5% خلال ذات الفترة من عام 2020.

- بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2021 ما نسبته 24.8% (22.7% للذكور و33.1% للإناث)، وذلك مقابل 22.9% (21.5% للذكور و28.6% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2020. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 58.2%) و20-24 سنة (47.0%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 1.8% خلال النصف الأول من عام 2021، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.2% خلال ذات الفترة من عام 2020. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 2.0% خلال النصف الأول من عام 2021 مقابل تراجع نسبته 2.7% خلال النصف الأول من عام 2020). فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 1.7% خلال النصف الأول من عام 2021، مقابل تراجع نسبته 1.0% خلال ذات الفترة من عام 2020. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 2.6%، مقابل تراجع نسبته 1.0% خلال ذات الفترة من عام 2020، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 0.8% خلال النصف الأول من عام 2021 مقابل نمو نسبته 0.2% خلال ذات الفترة من عام 2020.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2019-2021، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2019					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	1.7	1.9	2.1	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.3	3.5	4.0	**3.7**
2020					
GDP بالأسعار الثابتة	1.3	-3.6	-2.2	-1.6	**-1.6**
GDP بالأسعار الجارية	3.0	-4.7	-3.1	-1.9	**-1.8**
2021					
GDP بالأسعار الثابتة	0.3	3.2	-	-	-
GDP بالأسعار الجارية	0.5	4.7	-	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2019-2021، %

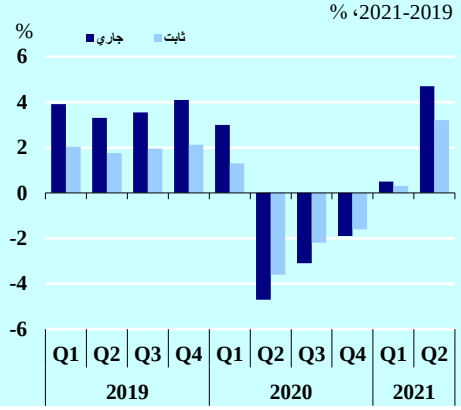

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال النصف الأول من عام 2021، مدفوعاً بالنمو الإيجابي المتأتي من كافة القطاعات باستثناء قطاع "المطاعم والفنادق" الذي شهد تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.2%.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو خلال النصف الأول من عام 2021، فقد ساهمت جميع القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو باستثناء قطاع "المطاعم والفنادق"، ومن أبرز هذه القطاعات "الصناعات التحويلية" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"الصناعات الاستخراجية" (0.2 نقطة مئوية)، والعقارات (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات ما نسبته 66.7% من النمو الحقيقي المسجل خلال النصف الأول من عام 2021.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2020 H_1	2021 H_1	2020 H_1	2021 H_1
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	-1.2	1.8	-1.2	1.8
الزراعة	1.6	3.2	0.1	0.1
الصناعات الاستخراجية	-1.9	10.2	0.0	0.2
الصناعات التحويلية	-2.6	1.5	-0.4	0.3
الكهرباء والمياه	-1.2	1.1	0.0	0.0
الانشاءات	-4.0	2.4	-0.1	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	-1.8	1.8	-0.1	0.1
المطاعم والفنادق	-7.4	-0.2	-0.1	0.0
النقل والتخزين والاتصالات	-4.4	0.9	-0.4	0.1
خدمات المال والتامين	2.9	4.0	0.2	0.3
العقارات	1.3	1.4	0.1	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	-2.1	0.0	-0.2	0.0
منتجو الخدمات الحكومية	1.4	1.5	0.2	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح	-2.5	0.8	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت معظم المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة من عام 2021 تحسناً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات تحسناً في أدائها، أبرزها "المساحات المرخصة للبناء" بنسبة (72.0%)، و"الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية" بنسبة (9.5%)، و"الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية" بنسبة (19.1%)، و"عدد المغادرين" بنسبة (18.0%)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها "الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" (22.6%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2019	2020	المؤشـــر	2020	الفترة المتاحة	2021
-35.1	-19.2	**المساحات المرخصة للبناء**	-32.0		72.0
-1.2	-13.8	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-17.8		19.1
-6.3	-19.5	المنتجات الغذائية	-16.6		-10.6
7.1	3.0	منتجات التبغ	3.1		7.0
3.1	-16.7	منتجات نفطية مكررة	-15.6		72.3
-6.5	-29.8	صنع الملابس	-29.2		-5.6
-9.0	-28.3	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	-33.7	كانون الثاني - تموز	11.9
15.2	13.4	المنتجات الكيميائية	8.0		11.6
5.4	1.3	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	-0.6		9.5
2.9	55.4	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	71.6		17.2
5.5	0.9	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	-1.1		9.4
13.8	-5.2	**انتاج الفوسفات**	-3.6		19.0
1.2	-77.2	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	-67.4		-8.9
-16.4	-40.3	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	-37.2		-22.6
14.5	-76.6	**عدد المغادرين**	-71.8	كانون الثاني - آب	18.0
-12.0	-26.2	**حجم التداول في سوق العقار**	-32.7		64.6

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

مستوى التصنيف: عام

الأسعار

ارتفاع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الثمانية الاولى من عام 2021 بنسبة 1.1%، مقابل ارتفاع نسبته 0.5% خلال ذات الفترة من عام 2020، وجاء ذلك محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
  - بند "اللحوم والدواجن"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 4.9%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.9% خلال ذات الفترة من عام 2020.
  - بند "الايجارات"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 1.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.2% خلال ذات الفترة من عام 2020.
  - مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 3.6%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.3% خلال ذات الفترة من عام 2020.

معدل التضخم خلال الثمانية شهور الاولى للأعوام (2014-2021)، %

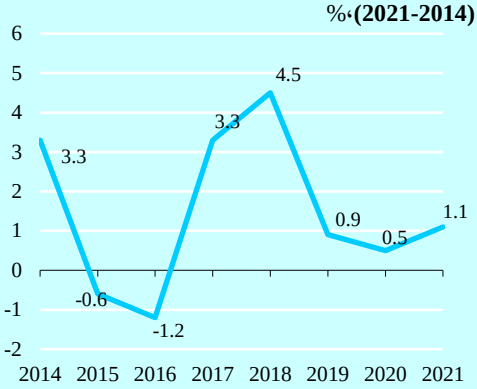

معدل التضخم خلال الثمانية شهور الأولى للعامين 2020 - 2021

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم كانون الثاني - آب		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) كانون الثاني - آب	
		2020	2021	2020	2021
جميع المواد	**100.0**	**0.5**	**1.1**	**0.5**	**1.1**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.52**	**2.4**	**-0.3**	**0.6**	**-0.1**
الغذاء	**23.80**	**2.7**	**-0.4**	**0.6**	**-0.1**
الحبوب ومنتجاتها	4.17	1.5	1.8	0.1	0.1
اللحوم والدواجن	4.69	1.9	4.9	0.1	0.2
الأسماك ومنتجات البحر	0.41	2.7	0.9	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.72	4.7	0.6	0.2	0.0
الزيوت والدهون	1.70	-0.8	6.2	0.0	0.1
الفواكه والمكسرات	2.57	6.1	-2.6	0.1	-0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	2.96	3.0	-14.0	0.1	-0.4
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.37**	**1.4**	**3.9**	**0.1**	**0.2**
المشروبات الكحولية	0.01	0.5	20.7	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.37	1.4	3.8	0.1	0.2
3) الملابس والأحذية	**4.12**	**-0.6**	**-1.8**	**0.0**	**-0.1**
الملابس	3.41	-0.8	-1.7	0.0	-0.1
الأحذية	0.71	0.3	-2.3	0.0	0.0
4) المساكن، منها:	**23.78**	**-1.4**	**1.3**	**-0.3**	**0.3**
الإيجارات	17.54	0.2	1.7	0.0	0.3
الوقود والإنارة	4.69	-7.3	-0.7	-0.3	0.0
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.94**	**0.8**	**0.2**	**0.0**	**0.0**
6) الصحة	**4.00**	**1.7**	**2.3**	**0.1**	**0.1**
7) النقل	**15.98**	**-1.3**	**3.6**	**-0.2**	**0.6**
8) الاتصالات	**2.83**	**0.3**	**2.0**	**0.0**	**0.1**
9) الثقافة والترفيه	**2.55**	**1.9**	**-0.7**	**0.0**	**0.0**
10) التعليم	**4.35**	**2.8**	**-0.2**	**0.1**	**0.0**
11) المطاعم والفنادق	**1.79**	**1.7**	**2.0**	**0.0**	**0.0**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.77**	**2.2**	**0.3**	**0.1**	**0.0**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

مستوى التصنيف: عام

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 1.1 نقطة مئوية خلال الشهور الثمانية الاولى من عام 2021، بالمقارنة مع مساهمة سالبة بمقدار 0.1 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2020.

- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (14.0%)، و"الفواكة والمكسرات" (2.6%)، والملابس (1.7%)، وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات مجتمعة بخفض معدل التضخم بواقع 0.6 نقطة مئوية خلال الثمانية شهور الاولى من عام 2021، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بمقدار 0.2 خلال ذات الفترة من عام 2020.

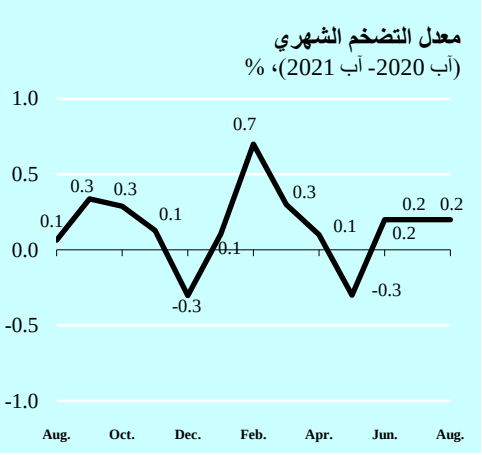

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر آب من عام 2021 بالمقارنة مع الشهر السابق (تموز 2021)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.2%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار " الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (6.8%)، و"الوقود والإنارة" (0.4%)، والنقل (0.8%) من جهة، وتراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "اللحوم والدواجن" (2.7%)، و"الملابس" (0.1%)، و"الالبان ومنتجاتها والبيض" (0.1%)، من جهة أخرى.

سوق العمل

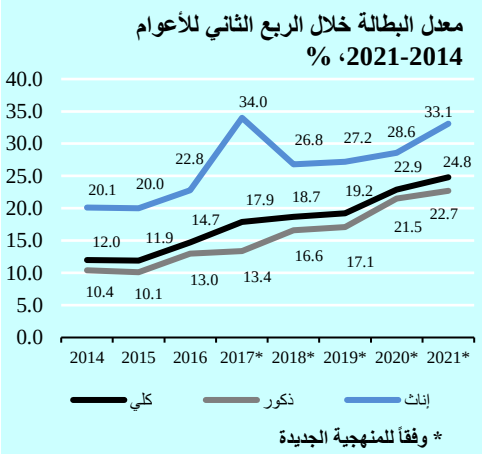

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 24.8% (22.7% للذكور و33.1% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2021، وذلك مقابل 22.9% (21.5% للذكور و28.6% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2020.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الأول من عام 2021 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 58.2%) و20-24 سنة (بواقع 47.0%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 31.1% خلال الربع الثاني من عام 2021.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.7% (53.4% للذكور و13.9% للإناث)، بالمقارنة مع 34.1% (53.8% للذكور و14.1% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2020.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 25.3%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 521.9 مليون دينار (2.9% من GDP) خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,251.1 مليون دينار (6.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. وفي حال استثناء المنح الخارجية (555.5 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 1,077.4 مليون دينار (5.9% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,369.3 مليون دينار (7.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 523.6 مليون دينار، ليصل إلى 19,457.3 مليون دينار (61.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 12,824.7 مليون دينار (40.5% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 640.6 مليون دينار، ليصل إلى 14,738.9 مليون دينار (46.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 14,369.3 مليون دينار (45.4% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تموز 2021 بمقدار 1,164.2 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 34,196.2 مليون دينار (108.0% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 27,194.0 مليون دينار (85.8% من GDP)، مقابل 26,499.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 (85.4% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شـهر تموز من عام 2021 مقارنة مع نفس الشـهر من عام 2020 بمقدار 450.5 مليون دينار، أو ما نسبته 66.1% لتصل الى 1,132.0 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 1,207.4 مليون دينار، أو ما نسـبته 32.5%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2020 لتصـل إلى 4,917.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 770.1 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 437.3 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تموز		معدل النمو	كانون الثاني - تموز		معدل النمو
	2020	2021	%	2020	2021	%
الإيرادات العامة	**681.5**	**1,132.0**	**66.1**	**3,710.2**	**4,917.6**	**32.5**
الإيرادات المحلية، منها:	678.6	653.6	-3.7	3,592.0	4,362.1	21.4
الإيرادات الضريبية، منها:	556.0	545.9	-1.8	2,898.8	3,371.4	16.3
ضريبة المبيعات	345.5	343.7	-0.5	1,859.5	2,206.4	18.7
الإيرادات الأخرى	121.9	107.3	-12.0	688.9	985.9	43.1
المنح الخارجية	2.9	478.4	-	118.2	555.5	-
إجمالي الإنفاق	**798.5**	**822.2**	**3.0**	**4,961.3**	**5,439.5**	**9.6**
النفقات الجارية	729.3	752.1	3.1	4,681.2	4,983.8	6.5
النفقات الرأسمالية	69.2	70.2	1.4	280.1	455.7	62.7
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-117.0**	**309.8**	**-**	**-1,251.1**	**-521.9**	**-**
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-6.9**	**-2.9**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 770.1 مليون دينار، أو ما نسبته 21.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 4,362.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 472.6 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 297.0 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.5 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 472.6 مليون دينار، أو ما نسبته 16.3%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 3,371.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 77.3% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

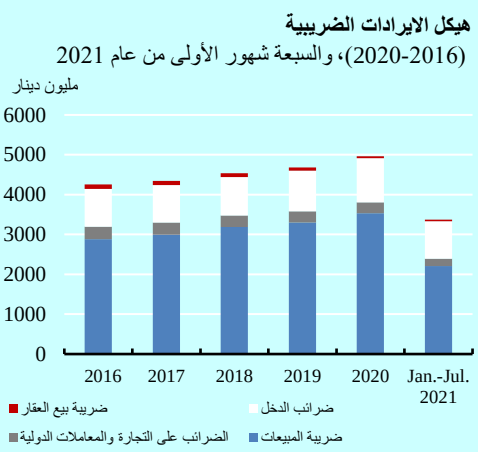

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 346.9 مليون دينار، أو ما نسبته 18.7%، لتبلغ 2,206.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 65.4% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 176.0 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 122.4 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 38.1 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 10.5 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 71.8 مليون دينار، أو ما نسبته 8.2%، لتصل إلى 943.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 28.0% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ايرادات حساب المساهمة الوطنية، الذي تم ادراجه ضمن القانون المعدل

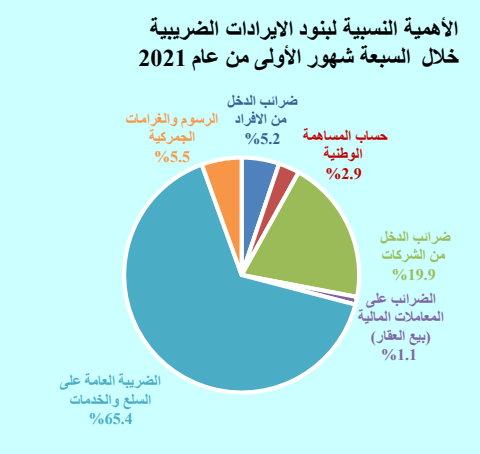

لقانون ضريبة الدخل، بمقدار 32.2 مليون دينار، او ما نسبته 48.9%، لتصل الى 98.0 مليون دينار، وارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 14.9 مليون دينار، أو ما نسبته 9.4% لتبلغ 174.1 مليون دينار، كما ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 24.7 مليون دينار، أو ما نسبته 3.8%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 71.2% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 671.6 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 38.3 مليون دينار، أو ما نسبته 26.0%، لتصل إلى 185.7 مليون دينار.
- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 15.7 مليون دينار، أو ما نسبته 78.9%، لتصل إلى 35.6 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 297.0 مليون دينار، أو ما نسبته 43.1%، لتصل إلى 985.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 146.3 مليون دينار لتبلغ 460.5 مليون دينار، وارتفاع إيرادات دخل الملكية بمقدار 90.0 مليون دينار لتبلغ 257.4 مليون دينار (منها 245.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 154.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020)، وارتفاع الايرادات المختلفة بمقدار 60.6 مليون دينار لتبلغ 268.0 مليون دينار.

- ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 0.5 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020، لتصل إلى 4.8 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 437.3 مليون دينار، لتصل إلى 555.5 مليون دينار، مقابل 118.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020.

■ النفقات العامة

هيكل النفقات العامة
(2016-2020)، والسبعة شهور الأولى من عام 2021

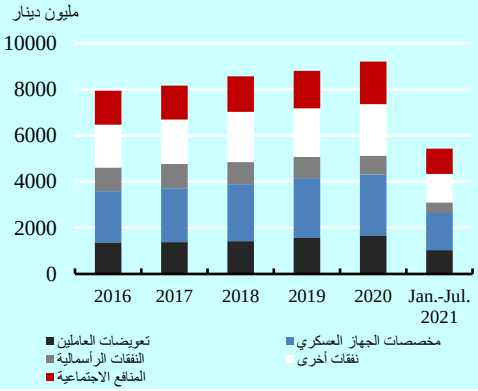

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر تموز من عام 2021 بمقدار 23.7 مليون دينار، أو ما نسبته 3.0% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020، لتبلغ 822.2 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 478.2 مليون دينار، أو ما نسبته 9.6%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 5,439.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 62.7%، والنفقات الجارية بنسبة 6.5%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 302.6 مليون دينار، أو ما نسبته 6.5%، لتصل إلى ما مقداره 4,983.8 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 91.6% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمعدل يفوق

الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 10.8 نقطة مئوية، ليصل إلى 87.5% مقابل 76.7% خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 92.6 مليون دينار، ليبلغ 821.6 مليون دينار.
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 67.8 مليون دينار، لتصل إلى 1,034.7 مليون دينار .

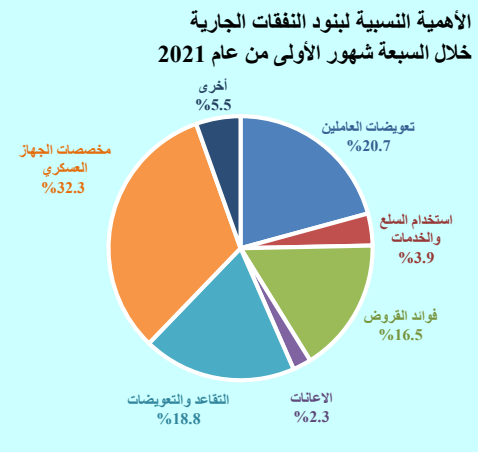

- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 65.6 مليون دينار، لتصل إلى 1,611.9 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 60.2 مليون دينار، ليبلغ 195.3 مليون دينار.
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 16.3 مليون دينار، لتصل إلى 935.8 مليون دينار.
- انخفاض بند الإعانات بمقدار 6.9 مليون دينار، ليصل إلى 112.6 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 175.6 مليون دينار، أو ما نسبته 62.7%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020، لتصل إلى 455.7 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

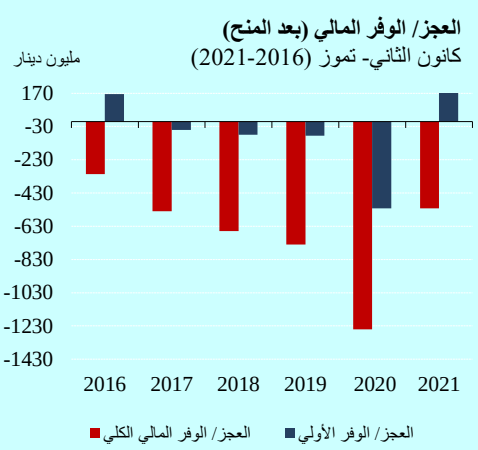

- انخفض العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 729.2 مليون دينار خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021، ليصل الى ما مقداره 521.9 مليون دينار (2.9% من GDP)، مقابل عجز مقداره 1,251.1 مليون دينار (6.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 1,077.4 مليون دينار (5.9% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,369.3 مليون دينار (7.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.

- حققت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 255.8 مليون دينار (1.4% من GDP) خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 640.3 مليون دينار (3.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفراً أولياً مقداره 299.7 مليون دينار (1.6% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 522.1 مليون دينار (2.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.

رصيد دين الحكومة

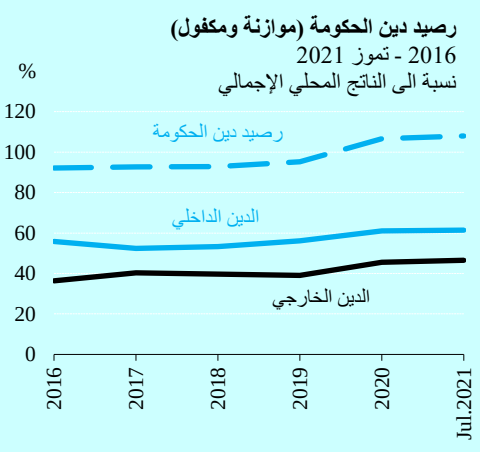

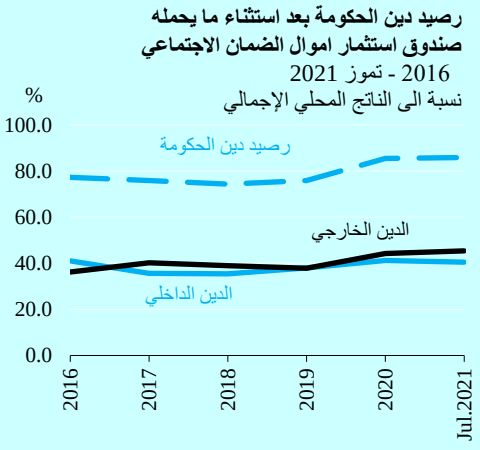

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 523.6 مليون دينار، ليصل إلى 19,457.3 مليون دينار (61.4% من GDP مقابل 61.0% من GDP في نهاية 2020). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 638.4 مليون دينار، وانخفاض الدين الداخلي المكفول بمقدار 114.8 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2020، ليصلا إلى 17,133.1 مليون دينار و2,324.3 مليون دينار، على الترتيب.

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تموز 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 40.7 مليون دينار، ليبلغ 12,824.7 مليون دينار (40.5% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 640.6 مليون دينار، ليصل إلى 14,738.9 مليون دينار (46.5% من GDP مقابل 45.5% من GDP في نهاية عام 2020).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تموز 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 654.1 مليون دينار، ليبلغ 14,369.3 مليون دينار (45.4% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تموز 2021 بمقدار 1,164.2 مليون دينار ليصل إلى 34,196.2 مليون دينار (108.0% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 27,194.0 مليون دينار (85.8% من GDP)، مقابل 26,499.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 (85.4% من GDP).
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 420.3 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020، لتبلغ 1,007.2 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 709.8 مليون دينار، وفوائد بقيمة 297.4 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2021

تشرين الأول

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار جميع المشتقات النفطية مع تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2021		معدل النمو %
		أيلول	تشرين الأول	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	815	825	1.2
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,050	1,060	1.0
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,200	1,210	0.8
السولار	فلس/ لتر	605	615	1.7
الكاز	فلس/ لتر	605	615	1.7
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	411.1	442.0	7.5
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	441	467	5.9
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	446	472	5.8
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	461	487	5.6
الإسفلت	دينار/ طن	406	436.9	7.6

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2021/10/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين الأول 2021.

أيلول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيلول 2021.

آب

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2021.

تموز

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2021.

- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على عجائن الورق والكرتون المستخدمة في تصنيع الأطباق التي يوضع فيها البيض، والكرتون الذي يعاد تصنيعه أو تدويره ويستخدم لصناعة أطباق البيض، وأطباق البيض الكرتونية، لتصبح خاضعة لنسبة ضريبية مخفضة تبلغ 4%.

حزيران

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2021.

- أصدر رئيس الوزراء أمر دفاع يقضي بوضع حد أعلى لتكاليف أجور نقل البضائع المستوردة حتى مكان إدخالها لغايات تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة إلى المملكة، وذلك اعتباراً من 2021/7/1 ولغاية 2021/12/31، على النحو التالي:

مصدر البضائع	الحد الأعلى لأجور الشحن بالدولار لحاوية سعتها 20 قدم	الحد الأعلى لأجور الشحن بالدولار لحاوية سعتها 40 قدم
شرق آسيا والشرق الأقصى	2,000	4,000
أوروبا	1,500	3,000
أمريكا	1,700	3,400

- قرر مجلس الوزراء إعفاء الأردنيين المشاركين في برنامج "أردننا جنة" من رسوم دخول المواقع الأثرية والسياحية حتى تاريخ 2021/12/31.
- قرر مجلس الوزراء تمديد العمل بقراره السابق المتعلق بإعفاء معاملات الانتقال بالإرث والتخارج من رسوم التسجيل، وإعفاء الشقق والأراضي من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى تاريخ 2021/12/31.

أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2021.

نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2021.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2021.
- إطلاق حزمة تحفيزية وتخفيفية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والمواطنين، حتى نهاية العام الجاري، لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، بقيمة 448 مليون دينار (1.4% من الناتج)، موزعة على 423 مليون دينار من وزارة المالية، و25 مليون دينار من مؤسسة الضمان الاجتماعي.
- تخفيض وتوحيد الرسوم الجمركية على الطرود البريدية المعدة للاستخدام الشخصي التي لا تزيد قيمتها عن 200 دينار، ورفع سقف قيمة الطرود الخاضعة للتخفيض بمقدار الضعف، لتصبح رسماً موحداً بنسبة 10% من القيمة، وبحد أدنى 5 دنانير، بدلاً من 5 دنانير على البضائع التي تقل قيمتها عن 50 دينار و10 دنانير على البضائع التي تقل قيمتها عن 100 دينار. إضافة إلى اتخاذ إجراءات تبسيطية أخرى في مجال التجارة الالكترونية بهدف التسهيل على المواطنين وتشجيع قطاع اللوجستيات وشريحة الرياديين في مجال التجارة الالكترونية وتسريع عملية التخليص.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2021.

كانون الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2021.
- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 45%، وذلك اعتباراً من 2021/1/1.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض رسوم تصاريح العمل للعمال غير الأردنيين العاملين في القطاع الزراعي وقطاع المخابز بمقدار 200 دينار من أصل 400 دينار ولمدة ثلاثة شهور من تاريخ صدور القرار.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2021

آب

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من صندوق قطر للتنمية، بقيمة 6.7 مليون دولار، وذلك لتطوير وتعزيز قطاع التعليم من خلال تأهيل وتحسين القدرات التعليمية للشباب.

تموز

- التوقيع على ثلاثة اتفاقيات تمويل مقدمة من البنك الدولي، بقيمة إجمالية 853.8 مليون دولار، وذلك لدعم جهود الحكومة في مجال منظومة الحماية الاجتماعية وتنفيذ أجندة الاصلاحات الاقتصادية وإعادة التعافي للاقتصاد من خلال دعم البرامج التي تدعم استمرارية فرص التشغيل وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص ودعم تحسين بيئة الأعمال والاستثمار.
- التوقيع على اتفاقيات منحة لتوفير لقاحات فيروس كورونا مقدمة من جمعية قطر الخيرية، بقيمة 10 مليون ريال، وذلك لدعم جهود الحكومة في توفير اللقاحات للمواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين.

- التوقيع على أربع اتفاقيات مساعدات تنموية مقدمة من بنك الإعمار الألماني (KFW)، بقيمة 89 مليون يورو، منها 15 مليون يورو منح، و74 مليون يورو قروض ميسرة جداً، وذلك لدعم مشاريع تنموية ذات أولوية في قطاعي المياه والبيئة.

أيار

- التوقيع على اتفاقية مساعدات (منح وقروض) مقدمة من الحكومة الايطالية بقيمة 235.0 مليون يورو، التي تأتي ضمن البرنامج التأشيري للمساعدات الإيطالية للأردن للفترة (2021-2023)، توزعت على النحو التالي:
  - 30 مليون يورو منحة لتمويل مشاريع تنموية للمجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين السوريين.
  - 20 مليون يورو اتفاقية مبادلة دين لتمويل مشاريع تعزز من التنمية الشاملة والمستدامة.
  - 185 مليون يورو قروض ميسره، يخصص منها 50 مليون يورو لمشروع ناقل المياه الوطني، و85 مليون يورو لدعم القطاع الصحي، و50 مليون يورو لدعم القطاع الزراعي.

نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 4.8 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع تعزيز الحماية الأمنية في المناطق الحدودية.

كانون الثاني

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 22.9 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ مشروع تأهيل محطة زي لتزويد مياه الشرب لمحافظتي العاصمة عمان والبلقاء.
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 59 مليون دولار، وذلك لدعم قطاع الصحة/ الرعاية الصحية العامة للاستجابة لتداعيات جائحة كورونا.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـــاد تصديره) خلال شـهر تموز من عام 2021 بنسـبة 10.7% مقارنة مع نفس الشـهر من عام 2020 لتبلغ 510.4 مليون دينار، اما خلال الســبعة شـــهور الأولى من عام 2021 فقد ارتفعت الصـــادرات الكلية بنسـبة 14.0% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتصـــل الى 3,528.7 مليون دينار.
- ارتفعت المســتوردات خلال شــهر تموز من عام 2021 بنسـبة 2.1% مقارنة مع نفس الشـهر من عام 2020 لتبلغ 1,193.8 مليون دينار، اما خلال السـبعة شـهور الأولى من عام 2021 فقد ارتفعت المســتوردات بنســبة 18.8% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتصل الى 8,009.3 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شـــهد عجز الميزان التجاري (الصـــادرات الكلية مطروحاً منها المستـــوردات) خلال شهر تموز من عام 2021 ارتفاعاً نسبته 14.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 ليبلغ 683.4 مليون دينار، اما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 22.9% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 ليصل الى 4,480.6 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضـات السـفر خلال الثمانية شـهور الأولى من عام 2021 بنسـبة 14.3% لتبلغ 958.8 مليون دينـار مقـارنـة مع الفترة المقـابلـة من عـام 2020. فيمـا ارتفعت مدفوعات السفر خلال الثمانية شـهور الأولى من عام 2021 بنسبة 73.6% لتصـل الى 365.5 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020.
- ارتفع إجمالي حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شـــهر آب من عام 2021 بنسبة 3.5% ليصل إلى 194.2 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020. أما خلال الثمانية شـهور الأولى من عام 2021، فقد ارتفعت حوالات العاملين بنسبة 0.9% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتصل إلى 1,586.5 مليون دينار.
- ســجل الحســاب الجاري لميزان المدفوعات (متضــمناً المنح) عجزاً مقداره 2,295.1 مليون دينار (15.3% من GDP) خلال النصـف الأول من عام 2021 مقارنة مع عجز مقداره 1,217.7 مليون دينار (8.3% من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2020. أما باسـتثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحسـاب الجاري ليبلغ ما نسـبته 16.3% من GDP خلال النصـــف الأول من عام 2021 مقارنة مع عجز نســـبته 9.2% من GDP خلال النصف المقابل من عام 2020.

مستوى التصنيف: عام

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 135.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2021 مقارنة مع 302.3 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2020.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2021 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 35,422.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 33,684.9 مليون دينار في نهاية عام 2020.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 457.7 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 1,268.8 مليون دينار خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 1,726.5 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020 ليبلغ 11,206.2 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني - تموز				
	2020	معدل النمو (%)	2021	معدل النمو (%)	
	القيمة	2020/2019	القيمة	2021/2020	
التجارة الخارجية	9,479.7	-12.2	11,206.2	18.2	
الصادرات الكلية	3,094.8	-6.1	3,528.7	14.0	
الصادرات الوطنية	2,739.2	-1.6	3,196.9	16.7	
المعاد تصديره	355.6	-30.3	331.8	-6.7	
المستوردات	6,740.5	-15.9	8,009.3	18.8	
الميزان التجاري	-3,645.7	-22.8	-4,480.6	22.9	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - تموز		
	2020	2021	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	686.9	828.2	20.6
السعودية	313.2	444.0	41.8
الهند	287.7	415.5	44.4
العراق	239.8	226.4	-5.6
الامارات	106.2	95.5	-10.1
الكويت	93.3	87.2	-6.5
فلسطين	53.5	67.5	26.2
المستوردات			
السعودية	937.3	1,239.9	32.3
الصين	1,017.7	1,129.1	10.9
الولايات المتحدة الأمريكية	533.5	530.7	-0.5
الإمارات	248.5	395.5	59.2
المانيا	271.1	314.7	16.1
مصر	238.4	292.2	22.6
ايطاليا	196.5	269.2	37.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 ارتفاعاً نسبته 14.0% لتصل إلى 3,528.7 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 457.7 مليون دينار (16.7%) لتصل 3,196.9 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 23.8 مليون دينار (6.7%) لتصل إلى 331.8 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020، يلاحظ ما يلي:**
  - ارتفاع الصادرات من "حامض الفوسفوريك" بمقدار 114.3 مليون دينار (128.4%)، لتصل إلى 203.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والسعودية على ما نسبته 97.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال السبعة شهور الأولى من عامي 2020 و2021، مليون دينار

	2020	2021	معدل النمو (%)
إجمالي الصادرات الوطنية	**2739.2**	**3196.9**	**16.7**
الملابس	**664.0**	**753.9**	**13.5**
الولايات المتحدة الامريكيه	583.9	631.7	8.2
منتجات دوائية وصيدلية	**223.4**	**238.8**	**6.9**
السعوديه	52.5	55.3	5.3
العراق	39.0	41.8	7.2
الجزائر	23.2	23.8	2.6
الامارات	14.3	20.7	44.8
البوتاس	**225.0**	**236.6**	**5.2**
الهند	56.7	55.1	-2.8
الصين	56.2	37.8	-32.7
مصر	17.3	25.4	46.8
حامض الفوسفوريك	**89.0**	**203.3**	**128.4**
الهند	75.2	193.1	156.8
السعودية	1.8	4.1	127.8
الفوسفات	**135.7**	**183.1**	**34.9**
الهند	84.2	123.0	46.1
اندونيسيا	40.7	44.3	8.8
البرازيل	6.0	8.7	45.0
الاسمدة	**127.9**	**161.6**	**26.3**
الولايات المتحدة الامريكيه	0.0	85.0	-
الهند	66.3	26.8	-59.6
البرازيل	0.0	19.7	-
الفواكة والمكسرات	**62.6**	**116.2**	**85.6**
السعوديه	18.9	43.5	130.2
العراق	16.5	20.1	21.8
الكويت	6.7	13.0	94.0
الإمارات	4.7	8.6	83.0
الخضروات	**83.1**	**79.3**	**-4.6**
السعوديه	18.2	19.9	9.3
الكويت	17.2	18.1	5.2
الامارات	12.0	9.8	-18.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 89.9 مليون دينار (13.5%) لتصل إلى 753.9 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 83.8% من إجمالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصادرات من "الفواكه والمكسرات" بمقدار 53.6 مليون دينار (85.6%) لتصل إلى 116.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والكويت والامارات على ما نسبته 73.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 47.4 مليون دينار (34.9%) لتصل إلى 183.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والبرازيل على ما نسبته 96.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الاسمدة بمقدار 33.7 مليون دينار (26.3%) لتصل إلى 161.6 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والبرازيل على ما نسبته 81.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 15.4 مليون دينار (6.9%) لتصل إلى 238.8 مليون دينار. وقد استحوذت السعودية والعراق والجزائر والإمارات على ما نسبته 59.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهم السلع المصدرة
خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021، بالمليون دينار

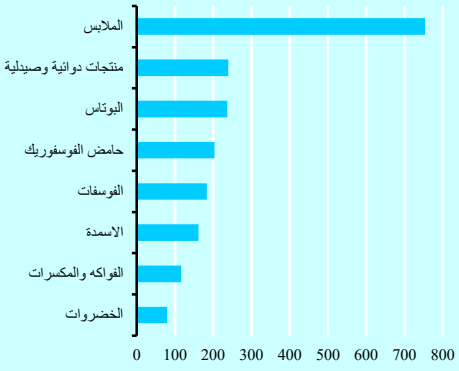

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية
خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021

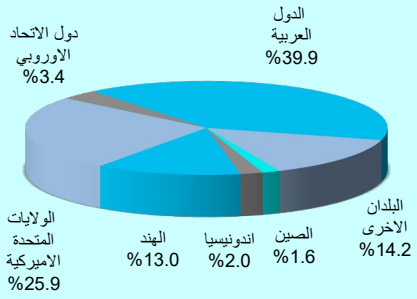

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلية" والبوتاس وحامض الفوسفوريك والفوسفات والأسمدة و"الفواكه والمكسرات" والخضروات خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 على ما نسبته 61.7% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 58.8% خلال الفترة المقابلة من عام 2020. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والامارات والكويت وفلسطين على ما نسبته 67.7% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 مقارنة مع 65.0% خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 بنسبة 18.8% لتصل إلى 8,009.3 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 15.9% خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

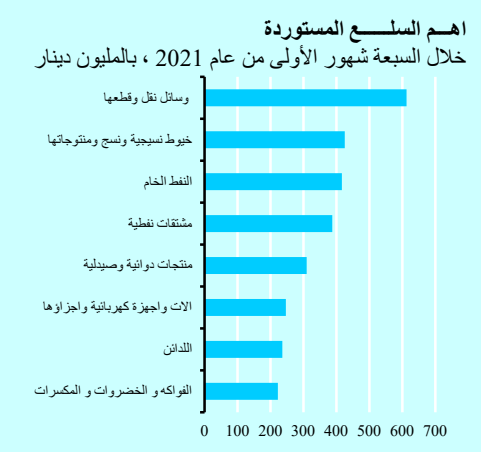

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 119.5 مليون دينار (24.2%)، لتصل إلى 612.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية واليابان وألمانيا ما نسبته 69.4% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "النفط الخام" بمقدار 108.8 مليون دينار، (35.3%)، لتصل إلى 416.6 مليون دينار. وقد شكلت السعودية ما نسبته 100% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 87.2 مليون دينار، (25.8%)، لتصل الى 425.7 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 75.3% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "المشتقات النفطية" بمقدار 62.9 مليون دينار (19.3%) لتصل الى 388.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند ما نسبته 85.9% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020 و2021، مليون دينار

	2020	2021	معدل النمو (%)
اجمالي المستوردات	**6,740.5**	**8,009.3**	**18.8**
وسائل نقل وقطعها	**493.3**	**612.8**	**24.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	111.7	127.3	14.0
كوريا الجنوبية	84.1	120.5	43.3
اليابان	73.4	90.7	23.6
المانيا	59.5	86.7	45.7
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**338.5**	**425.7**	**25.8**
الصين	144.9	182.8	26.2
تايوان	73.5	96.9	31.8
تركيا	29.5	40.8	38.3
النفط الخام	**307.8**	**416.6**	**35.3**
السعودية	280.2	416.6	48.7
مشتقات نفطية	**325.3**	**388.2**	**19.3**
السعودية	235.7	291.4	23.6
الهند	3.6	42.0	-
منتجات دوائية وصيدلية	**292.4**	**309.7**	**5.9**
المانيا	42.5	46.2	8.7
الولايات المتحدة الامريكية	30.2	29.4	-2.6
بلجيكا	12.9	22.4	73.6
آلات واجهزة كهربائية واجزاؤها	**198.4**	**246.7**	**24.3**
الصين	71.6	85.7	19.7
إيطاليا	12.2	18.2	49.2
تركيا	10.5	18.0	71.4
اللدائن	**191.4**	**236.3**	**23.5**
السعوديه	92.5	130.8	41.4
الصين	15.2	22.6	48.7
الامارات	11.9	15.9	33.6
الفواكة و الخضروات و المكسرات	**249.4**	**222.7**	**-10.7**
مصر	44.6	41.8	-6.3
الولايات المتحدة الامريكية	33.5	27.0	-19.4
بلجيكا	10.9	14.7	34.9

دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 48.3 مليون دينار، (24.3%)، لتصل إلى 246.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وايطاليا وتركيا ما نسبته 49.4% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

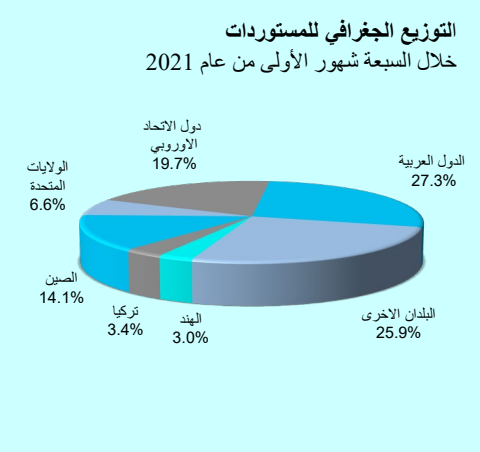

- ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 44.9 مليون دينار، (23.5%)، لتصل إلى 236.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والإمارات ما نسبته 71.6% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"النفط الخام" و"مشتقات نفطية" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" واللدائن و" الفواكه والخضراوات والمكسرات" على ما نسبته 35.7% من إجمالي المستوردات خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021، مقارنة مع ما نسبته 35.6% خلال الفترة المقابلة من عام 2020. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات وألمانيا ومصر وايطاليا خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021 على ما نسبته 52.1% من إجمالي المستوردات مقابل 51.1% خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

المعاد تصديره

شـهدت السـلع المعاد تصـديرها خلال شـهر تموز من عام 2021 انخفاضـاً مقداره 7.2 مليون دينار (16.4%) مقارنة بنفس الشـهر من عام 2020 لتبلغ 36.6 مليون دينار، اما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2021، فقد انخفضت السلع المعاد تصديرها بمقدار 23.8 مليون دينار او ما نسـبته 6.7% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتبلغ 331.8 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شـهد عجز الميزان التجاري خلال شـهر تموز من عام 2021 ارتفاعاً مقداره 85.7 مليون دينار (14.3%) مقارنة بنفس الشـهر من عام 2020 ليبلغ 683.4 مليون دينار، اما خلال السـبعة شـهور الأولى من عام 2021 فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري بمقدار 834.9 مليون دينار او ما نسبته 22.9% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 ليصل الى 4,480.6 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر آب من عام 2021 بنسبة 3.5% لتصل إلى 194.2 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021، فقد ارتفعت حوالات العاملين بمقدار 14.8 مليون دينار أو ما نسبته 0.9% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتصل إلى 1,586.5 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021 ارتفاعاً بنسبة 14.3% لتبلغ 958.8 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021 ارتفاعاً بنسبة 73.6% لتصل الى 365.5 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2021 إلى ما يلي:

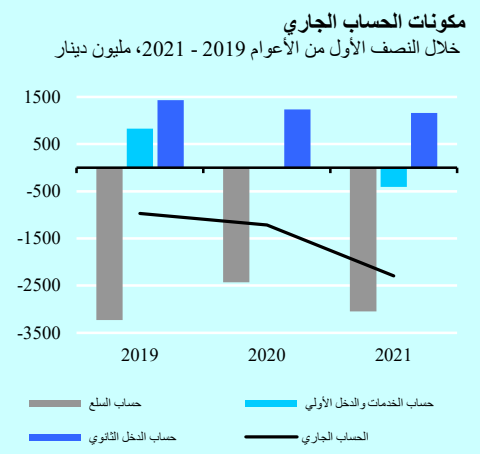

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,295.1 مليون دينار (15.3% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,217.7 مليون دينار (8.3% من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 2,447.4 مليون دينار (16.3% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2021 مقارنة مع 1,339.2 مليون دينار (9.2% من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2020. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 614.7 مليون دينار (25.3%) ليصل إلى 3,045.9 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 2,431.2 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2020.
  - تسجيل حساب الخدمات لعجز مقداره 289.7 مليون دينار مقارنة مع وفر مقداره 38.0 مليون دينار.
  - ارتفاع عجز حساب الدخل الأولي ليبلغ 116.7 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 57.2 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2020، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 214.6 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 156.7 مليون دينار. وانخفاض صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 1.6 مليون دينار ليصل إلى 97.9 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي بمقدار 75.6 مليون دينار ليصل إلى 1,157.2 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 1,232.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 106.4 مليون دينار، ليصل إلى 1,004.9 مليون دينار. وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 30.8 مليون دينار، ليبلغ 152.3 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال النصف الأول من عام 2021 تدفقاً للداخل بمقدار 17.6 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل خلال النصف المقابل من عام 2020 والذي بلغ في حينها 8.6 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 883.4 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,593.5 خلال النصف المقابل من عام 2020، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:
  - تسجيل الاستثمار المباشر لصافي تدفق للداخل بلغ 135.3 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 302.3 مليون دينار.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 30.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 20.0 مليون دينار.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ 721.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,083.6 مليون دينار.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 56.8 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 227.6 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية النصف الأول من عام 2021 التزاماً نحو الخارج بلغ 35,422.7 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2020 والبالغ 33,684.9 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2021 بمقدار 709.0 مليون دينار مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2020 ليصل إلى 19,564.1 مليون دينار وقد جاء ذلك بشكل رئيس نتيجة انخفاض رصيد النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 434.7 مليون دينار، وانخفاض الأصول الاحتياطية بمقدار 307.3 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2021 بمقدار 1,028.8 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020 ليبلغ 54,986.8 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 567.1 مليون دينار (7.9%) لتبلغ 7,769.7 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 222.1 مليون دينار (0.9%)، ليبلغ 26,170.9 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 134.5 مليون دينار (18.3%) ليصل إلى 871.2 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد قروض البنوك قصيرة الأجل بمقدار 35.0 مليون دينار (8.4%) ليصل الى 452.1 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 17.4 مليون دينار (0.2%) لتصل الى 10,474.0 مليون دينار (انخفاضها بمقدار 139.4 مليون دينار للبنك المركزي، وارتفاعها بمقدار 156.8 مليون دينار للبنوك المرخصة).
- انخفاض رصيد قروض الحكومة طويلة الاجل بمقدار 33.9 مليون دينار (0.6%) لتبلغ 5,701.9 مليون دينار.
- انخفاض رصيد الائتمان التجاري بمقدار 31.7 مليون دينار (5.1%) ليصل إلى 594.5 مليون دينار.